والبدين في محل واحد ممتنع عندنا بل عندنا ان البدين محل القدرة فاذا
اثبتم يدا ووجها وصفتهما بذلك فالمانع من ثبوت حروف واصوات
ويمكنكم ان تقولوا انها ليست من جنس هذه الاعراض القائمة بالمخلوقين
فلا يجب ان تحكم فيها بحكمها **الوجه الثامن والخمسون** ان قوله الرب
واحد ومتصف بالوحدانية متقدس عن التجزي والتبعيض والتعدد
والتركيب والتاليف يستحيل قيام اصوات متضادة بذات موصوفة بحقيقة
الوحدانية فقال له هذا يلزمك في ساير الصفات فان الذات التي لا يتميز
في العلم منها شيء من شيء يمتنع ان يتوهم بها صفات كالعلم والقدرة و
الحياة والسمع والبصر اذ ذلك يوجب من التعدد والتركيب والتاليف والتجزي
والتبعيض نظير ما نفاه وهو من حجة نفاة الصفات عليه ولما قال له
مخالفه لا نعقل الحياة والعلم والقدرة بدون الجسم ولا يعقل اليد والوجه
الا بعضا من جسم قال لا يجب هذا كما لا يجب اذا لم نعقل حيا عالما قادرا الا
جسما ان يكون الغائب كذلك فالزم مخالفة اثباته لحي عالم قادر في متصف
بهذه الوحدة التي وافق خصمه عليها ومعلوم ان هذا كله في مخالفة ص
يح العقل سواء فكونه لا يتميز منه شيء من شيء يابى ان يكون حيا عالما قادرا
اذ هذه الاشيا مستلزمة لمعاني يتميز بعضها عن بعض بل يابى ثبوت موجود
مطلقا سواء كان قديما او حادثا اذ لا بد للموجود من امور متميزة فيه وذلك
مستلزم لثبوت ما نفاه فهذا التوحيد الذي ابتدعوه هو التعطيل المحض
وهو تشبيه الباري بالمعدومات **الوجه التاسع والخمسون** قولك لانه
متقدس عن التجزي والتبعيض والتعدد والتركيب والتاليف يقال هذه الفا
ظ مجملة فان اردت المعنى المعروف في اللغة لهذه الالفاظ مثل ان يريد انه لا
ينفصل بعضه عن بعض ولا يتجزا فيفارق جزء منه جزءا كما هو المعقول
من التجزي ولا يتبعد فيكون اثنين او ثلثين او خالقين ولم يركب فهو لفظ فيجمع

فيجمع بين

فيجمع بين اعراضه كما في قوله في اي صورة ما شاء ركبك او ما يشبه هذه الا
مور فهذا كله نفيا في صميم نفيه ولكن لا نفيا في قيام ما يثبته من الاصوات
كالانفيا في قيام ساير الصفات وان اردت بهذه الالفاظ انه لا يتميز منه شي
من شي فهذا باطل بالضرورة وباطل باتفاق العقلا وهو لازم لمن نفاه لزو
ما لا محيد عنه وقد بسطنا هذا بسطا مستوفى في كتاب بيان تلبيس الجهمية
في تاسيس بدعهم الكلامية واما قوله فان نعت من المتجزي متصف
واثبت الرب تعالى جسما مركبا من ابعاض مثالفا من جواهر فقلنا الكلام معه
الى ابطال الجسم وايضاح تقديس الرب عن التبعيض والتاليف والتركيب فيقا
ل له الكلام في وصف الله بالجسم نفيا واثباتا بدعة لم يقل احد من سلف الأ
مة وائمتها ان الله ليس بجسم كما لم يقولوا ان الله ليس بجسم بل قولوا ان
الله جسم بل من اطلق احد اللفظين استفصل عما اراد بذلك فان في
لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعا كبيرا فان اراد تنزيهه عن معنى يجب تنز
يهه عنه مثل ان ينزهه عن مماثلة المخلوقات فهذا حق ولا ريب ان
من جعل الرب جسما من جنس المخلوقات فهو من اعظم المبتدعة ضلالا
وع من يقول منهم انه لحم ودم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم وان اراد
نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل ايضا مما وصف الله ورسوله منه
وله فهذا حق وان سمي ذلك تجسيما او قيل ان هذه الصفات لا تكون الا جسم
فما ثبت بالكتاب والسنة واجمع عليه سلف الامة هو حق واذا لزم من ذا
لك ان يكون هو الذي يعنيه بعض المتكلمين بلفظ الجسم فلازم الحق حق
كيف والمثبتة تقول ان ثبوت هذا معلوم بصريح العقل ونظره وهكذا
مثبت لفظ الجسم ان اراد باثباته ما جاءت به النصوص صوبنا معناه ومنعناه
عن الالفاظ المبتدعة المجملة وان اراد بلفظ الجسم ما يجب تنزيه الرب عنه
من مماثلة المخلوقات رددنا ذلك عليه وبينا ضلاله وافكه واما قوله نقلنا